

آليات التأويل النحوي عند ابن عاشور التونسي  
Mechanisms of grammatical interpretation  
according to Ibn Ashour al-Tunisi

أبو القاسم بالشيخ،

a.bachikh@cuniv-naama.dz

ميلود ربيعي

rebiai@cuniv-naama.dz

المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة- الجزائر-

تاريخ القبول: 2020/12/28

تاريخ الاستلام: 2020/11/29

ملخص:

يحاول البحث الكشف عن آليات التأويل النحوي للنص القرآني الذي جاء ظاهره مخالفا لقواعد النحاة، وتبيين طريقة المفسرين في تعاملهم مع هذه الظواهر اللغوية، وكيفية ردها إلى أصلها، للوصول إلى معنى آيات الكتاب العزيز وتبيين مقصديتها، واستخراج أحكامها الشرعية.

وقد عول المفسرون والنحاة على هذه الآليات لرد التراكيب اللغوية المخالفة للقواعد النحوية إلى موافقتها، حتى يتسنى لهم فهم المعنى المقصود من الخطاب القرآني. وفي هذه الورقة البحثية سنقف عند تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور التونسي للكشف عن أهم آليات التأويل النحوي في كتب التفسير. الكلمات المفتاحية: آليات، التأويل، النحو، ابن عاشور، التفسير.

Summary :

The research tries to uncover the mechanisms of grammatical interpretation of the Qur'an text that its apparent contradiction to the grammar rules, and to clarify the way interpreters deal with these linguistic phenomena, and how to return them to their origin, in order to arrive at the meaning of the verses of the dear book and clarify their intent, and extract their legal rulings. The commentators and grammarians relied on these verses to return linguistic structures contrary to grammatical rules to their approval, so that they could understand the intended meaning of the Qur'anic discourse. In this research paper, we will stop at Tafsir al-Tahrir and Enlightenment by

Taher Ibn Ashour al-Tunisi to reveal the most important mechanisms of grammatical interpretation in books of exegesis.

Keywords: Mechanisms, interpretation, grammar, Ibn Ashour, interpretation.

أبو القاسم بالشيخ a.bachikh@cuniv-naama.dz

### مقدمة:

إن علاقة علوم الشريعة الإسلامية بعلوم اللغة العربية علاقة وطيدة، وخاصة علم النحو منها، لأنه العلم الذي نشأ في كنف علوم القرآن الكريم، وجعل أساسا من أسس تفسيره، إذ لا يحل لمفسر الخوض في كلام الله عز وجل إن لم يكن محيطا مملًا بعلوم العربية، إذ بها يُعرَفُ المقصد ويتجلى المعنى، ولا نكاد نجد تفسيراً يخلو من القضايا اللغوية. وقد عد أبو حيان الأندلسي معرفة المفسر لعلوم العربية شرطا واجبا<sup>1</sup>.

كما تعتبر علوم اللغة وخاصة علم النحو وسيلة لاستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة، في هذا يقول الجويني (ت 478 هـ) في تعداد له شروط المجتهد في العلوم الشرعية: "... عارفا بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة"<sup>2</sup>، وأما أبو الوليد الباجي (ت 474 هـ) فيرى أن المجتهد في علوم الشريعة يجب عليه أن يكون عالما بأحكام الخطاب من العموم والأوامر والنواهي والمفصل والمجمل والنص... عالما من النحو والعربية ما يفهم به معاني كلام الرب<sup>3</sup>.

إنّ الأصولي والمجتهد والمفسر في العلوم الإسلامية لا حرج عليه في التعامل مع النص الواضح الجلي المعنى الذي لا يحتمل عدة تأويلات، وإنما الحرج والمحاذير عند التعامل مع النص المفتوح الذي تتعدد تأويلاته النحوية. وعليه فكيف تعامل المفسرون مع هذه الظاهرة؟ وما هي آلياتهم في ذلك؟

في هذه الورقة البحثية نتبع ظاهرة التأويل النحوي عند المفسرين للنص القرآني من خلال " التحرير والتنوير " للشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسي، محاولين الوقوف عند كيفية استعمال ابن عاشور لهذه الأساليب

التأويلية في رد التراكيب إلى أصلها الإعرابي من إظهار للمحذوف وحذف لزائد وتقديم متأخر وتأخير لمتقدم وغيرها، وسنبين ذلك في العناصر التالية :

1- ترجمة الطاهر بن عاشور: هو الشيخ محمد الطاهر الثاني بن الشيخ محمد بن محمد الطاهر الأول بن محمد الشاذلي بن عبد القادر محمد بن عاشور الشريف الأندلسي<sup>4</sup>، يرجع نسبه إلى عائلة آل عاشور وهم من الأسر الأندلسية التي اشتهرت بمكانتها العلمية واعتلاء بعض أفرادها للمناصب الحكومية<sup>5</sup>. ولد محمد الطاهر ابن عاشور بالمرسى ضاحية من ضواحي العاصمة التونسية بقصر جدّه للأم محمد العزيز بوعتور في شهر جمادى الأولى سنة 1296هـ الموافق لشهر سبتمبر 1879م<sup>6</sup>.

نشأ ابن عاشور في بيئة علمية حيث التحق بجامع الزيتونة، وعمره أربعة عشر عاما في سنة 1310هـ/1893م. وانتهت دراسته بها بإحرازه شهادة التطوع سنة 1899م<sup>7</sup>. وتولى العديد من المناصب منها : التدريس والإشراف على جامعة الزيتونة، كما شارك في العمل الإداري، إذ عين نائبا للدولة في الهيئة المشرفة على التعليم الزيتوني والمعروفة باسم "النظارة العلمية"، وعين الشيخ ابن عاشور في منصب مدير للجامع الأعظم سنة 1932م. ثم تولى القضاء والإفتاء و مشيخة الإسلام<sup>8</sup>.

توفي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور يوم الأحد 13 رجب 1393هـ الموافق لـ 12 أوت 1973 بعد حياة حافلة بالجدّ والنشاط و التأليف القيّمة منها تفسيره "التحرير والتنوير" الموسوعة الكبرى في العصر الحديث<sup>9</sup>، فابن عاشور من أعلام الفكر الذين يقبل الناس على مؤلفاتهم يتدارسونها.

## 2- التأويل لغة واصطلاحا:

لغة : جاء في مختار الصحاح – أول- (التأويل) تفسير ما يؤول إليه الشيء وقد (أوله) تأويلا و(تأوله) بمعنى<sup>10</sup>. وقال الخليل بن أحمد (ت175هـ): "التأويل

والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه"<sup>11</sup>. وورد في "لسان العرب" أوله وتأوله بمعنى فسرته"<sup>12</sup>.

أما اصطلاحاً فقد تعددت مدلولات هذا المصطلح عند الأصوليين والنحويين كما يلي: فالأصوليون يرون أن: التأويل هو نقل الظاهر عن وضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، فهو من آل الشيء إلى كذا أي صار إليه"<sup>13</sup>. ويعرفه الراغب الأصفهاني على أنه "رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كان أو فعلاً"<sup>14</sup>. وأورد ابن عاشور تعريفاً مختصراً للتأويل فقال: "... التأويل صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمل لدليل... لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه و ما أرادته منه المتكلم به من المعاني"<sup>15</sup>.

كما عرف "سلمان بن خلف" التأويل بأنه: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله. ومعنى ذلك أن يكون الكلام يحتمل معنيين فزائداً إلا أن أحدهما أظهر في اللفظ إما لوضع و إما لاستعمال وإما عرف. فإذا ورد وجب حمله على ظاهره إلا أن يرد دليل يصرفه عن ذلك الظاهر إلى بعض ما يحتمله ويسمى أهل الجدل ذلك الصرف تأويلاً"<sup>16</sup>.

أما النحويون فيقولون إن التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم بها فلا تأويل"<sup>17</sup>. ويشير "محمد عبد القادر هنادي" إلى المقصود من كلمة "الجادة" في كلام أبي حيان، فيقول: "ويبدو لي أن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي. فالتأويل عند النحويين هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير و تدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"<sup>18</sup>.

ويرى علي أبو المكارم أن التأويل النحوي أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد وصار- كظاهرة نحوية- يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد، ومن ثم فإن التأويل لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول كما يقول أبو حيان، أي يرج ما يخالف الجادة إلى الجادة، أي ترجع النصوص التي لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويًا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية. وبذلك يتضح أن الجادة لا تعني النصوص اللغوية، ولا تدل على الشواهد المروية، ولكنها تشير إلى قواعد النحو التي يلتزم بها النحاة<sup>19</sup>.

من ثم فالتأويل النحوي هو محاولة إرجاع الكلام الذي خالف ظاهره القاعدة النحوية إلى ما يوافقها وذلك بالاعتماد على آليات تساعد على تبين المعنى.

3- آليات التأويل النحوي عند ابن عاشور: يقصد بأساليب التأويل النحوي تلك الآليات التي يلجأ إليها النحويون ومن تابعهم من المفسرين للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص التي جاء ظاهرها مخالفاً لتلك القواعد، فإن وجدوا معمولاً لا عامل له قدروا له عاملاً، أو وجدوا فعلاً لا أثر له في المعنى قالوا بزيادته، وإن تعدى بغير حرفه ذهبوا إلى تضمينه<sup>20</sup>. وهذه الأساليب ساعدت المفسرين في تخريج النصوص التي ظاهرها مخالف للقواعد النحوية أو المعتقدات الدينية. وقد اختلفت هذه الأساليب من مفسر لآخر، ومن أساليب التأويل النحوي التي اعتمدها ابن عاشور نجد الحذف والزيادة

نفصلها كما يلي:

أ- الحذف: لغة: هو الإسقاط، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه. اصطلاحاً: معناه إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل<sup>21</sup>. استند ابن عاشور في تفسيره إلى هذه الآلية لتأويل آي القرآن الكريم، ومثال ذلك حذف المبتدأ في قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ

جَاءَ بِعَجَلٍ حَنِيزٍ ﴿ [هود: 69]، قال: "وسلام المرفوع مصدر مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره أمري سلام أي لكم"<sup>22</sup>. فابن عاشور نظر إلى المصدر المرفوع (سلام) ولم يجد له عامل الرفع المذكور فأوله على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أمري) وذلك ليوافق القواعد النحوية لأن الجملة الاسمية مركبه من مبتدأ وخبر.

أما في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: 5] قال: "راجع إلى القرآن الحكيم إذ هو المنزل من عند الله ... وقد قرأه الجمهور بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف للعلم به، وهذا من مواقع حذف المسند إليه الذي سماه السكاكي الحذف الجاري على متابعة الاستعمال في أمثاله، وذلك أنهم إذا أجروا حديثا على شيء ثم أخبروا عنه التزموا حذف ضميره الذي هو مسند إليه إشارة إلى التنويه به كأنه لا يخفى كقول إبراهيم الصوّلي، أو عبد الله بن الزبير الأسدي أو محمد بن سعيد الكاتب، وهي من أبيات الحماسة في باب الأضياف: سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَأَخْتَ مَنِيَّتِي ... أَيَادِي لَمْ تَمُنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلَا مُظْهِرِ الشُّكُوفِ إِذَا النَّعْلُ زَلَّتْ<sup>23</sup> تقديره: هو الفتى."<sup>24</sup>

كما نجده في مواضع آخر يعول على هذه الآلية ليحدد أصل التراكيب، ففي قوله عز وجل: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: 10].

قال: "وحذف مفعولا (تظنون) بدون وجود دليل يدل على تقديرهما فهو حذف لتنزيل الفعل منزلة اللزم، ويسمى هذا الحذف عند النحاة الحذف اقتصارا، أي للاقتصار على نسبة فعل الظن لفاعله، والمقصود من هذا التنزيل أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، وهو حذف مستعمل كثيرا في الكلام الفصيح"<sup>25</sup>.

وفي تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: 4]، قال: "فهناك مضافان إليهما محذوفان، فبنت (قبل وبعد) على الضم لحذف المضاف إليه لافتقار معناه إلى تقدير مضافين إليهما فأشبهتا الحرف في افتقار معناه إلى الاتصال بغيره. وهذا البناء هو الأفصح في الاستعمال إذا حذف ما تضاف إليه (قبل وبعد) وقدر لوجود دليل عليه في الكلام"<sup>26</sup>.

ومن خلال الأمثلة السابقة نرى أن ابن عاشور حاول أن يرد ما خالف القاعدة النحوية إلى أصله وذلك بتقديره للمحذوف الذي يرى أن حذفه يخدم المعنى. ب- الزيادة: يقصد بها في الاصطلاح النحوي أن يزداد حرف في الكلام لضرب من التأكيد يكون فيه دخوله كخروجه من غير تغير في أصل المعنى<sup>27</sup>.

وقد اختلف كلمة النحويين إلى عدة اصطلاحات منها البسط، والإقحام، الصلة، التوكيد، الحشو وغيرها<sup>28</sup>. وتكون الزيادة في الأسماء والأفعال والحروف، وفيما يلي نورد أمثلة لذلك من تفسير التحرير والتنوير: ومن أمثلة الزيادة للحرف زيادة الباء (بأيديكم) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، قال عنها الطاهر بن عاشور: "والظاهر أن الأيدي هي المفعول إذ لم يذكر غيره، وأن الباء زائدة لتوكيد اتصال الفعل بالمفعول كما قالوا لمنقاد (أعطى بيده) أي أعطى يده لأن المستسلم في الحرب ونحوه يشد بيده، فزيادة الباء كزيادتها في ( وهزي ...) وقول النابغة: لَكَ الْخَيْرُ إِنْ وَا رَتْ بِكَ الْأَرْضُ وَاحِدًا

والمعنى ولا تعطوا الهلاك أيديكم فبأخذكم أخذ الموثق، وجعل التهلكة كالأخذ والأمر استعارة بجامع الإحاطة بالملقي"<sup>29</sup>.

ومن مواضع زيادة الباء للتأكيد ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: 45] قال ابن عاشور: "وفعل (كفى) في قول ﴿... وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ مستعمل في تقوية

اتصاف فاعله بوصف يدل عليه التمييز المذكور بعده، أي أن فاعل " (كفى) " أجدر من يتصف بذلك الوصف، ولأجل الدلالة على هذا غلب الكلام في إدخال الباء على فاعل فعل (كفى) وهي باء زائدة لتوكيد الكفاية، بحيث يحصل إبهام يشوف السامع إلى معرفة تفصيله، فيأتون باسم يميز نوع تلك النسبة ليتمكن المعنى في ذهن السامع"<sup>30</sup>.

أما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21] وتبين أن الزيادة قد تكون للتأكيد، قال: "ولعل هذا هو وجه التأكيد بزيادة حرف (من) في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الذي يمكن الاستغناء عنه بالاختصار على قبلكم، لأن (من) في الأصل للابتداء فهي تشير إلى أول الموصوفين بالقبليّة فذكرها هنا استرواح لأصل معناها مع معنى التأكيد الغالب عليها إذا وقعت مع قبل وبعد"<sup>31</sup>.

ومن أمثلة الزيادة في الأفعال ما ورد في تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: 15] قال: "وقعت (أكاد) زائدة هنا بمنزلة زيادة (كان) في بعض المواضع تأكيدا للإخفاء، والمقصود أنا أخفيها فلا تأتي إلا بغتة"<sup>32</sup>.

أما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: 29]، قال: "وزيادة فعل الكون في (من كان في المهد) للدلالة على تمكن المظروفية في المهد من هذا الذي أحيلوا على مكالمته... ففعل (كان) زائد للتوكيد، ولذلك جاء بصيغة الماضي لأن (كان) الزائدة تكون بصيغة الماضي غالبا"<sup>33</sup>.

ومن باب زيادة الأسماء ما ذكره في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30] فقال: "وهي في هذه الآية يجوز أن تكون ظرفا وكذلك أعربها الجمهور

وجعلوها متعلقة بقوله (قالوا) وهو يفضي إلى أن يكون المقصود من القصة قول الملائكة وذلك بعيد لأن المقصود من العبرة هو خطاب الله لهم وهو مبدأ العبرة وما تضمنته من تشريف آدم وتعليمه بعد الامتنان بإيجاد أصل نوع الناس الذي هو مناط العبرة من قوله (كيف تكفرون) الآيات، ولأنه لا يتأتى في نظيرها وهو قوله الآتي (و إذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا) إذ وجود فاء التعقيب يمنع من جعل الظرف متعلقاً بمدخولها، لأن الأظهر أن قوله (قالوا) حكاية للمراجعة والمحاورة على طريقة أمثاله كما سنحقيقه. فالذي ينساق إليه أسلوب النظم فيه أن يكون العطف على جملة ( خلق لكم ما في الأرض جميعاً) أي خلق لكم ما في الأرض وقال للملائكة إني خالق أصل الإنسان لما قدمناه من أن ذكر خلق ما في الأرض وكونه لأجلنا يهئ السامع لترقب ذكر شأننا بعد ذكر شأن ما خلق لأجلنا من سماء و أرض، وتكون (إذ) على هذا مزيدة للتأكيد<sup>34</sup>.

أما في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: 255] ، قال: "و(ذا) مزيدة للتأكيد إذ ليس ثم مشار إليه معين، والعرب تزيد (ذا) لما تدل عليه الإشارة من وجود شخص معين يتعلق به حكم الاستفهام، حتى إذا أظهر عدم وجوده كان ذلك أدلّ على أن ليس ثمة متطلع ينصب نفسه لا دعاء هذا الحكم"<sup>35</sup>.

جعل ابن عاشور من ظاهرة الزيادة آلية ليرد بها النص المخالف للقاعدة النحوية إلى أصله، و يبين المعنى من التراكيب التي جاءت فيها العناصر التركيبية زائدة لا عمل لها.

ج- الحمل على المعنى: ويقصد به النحويون حمل لفظ معنى لفظ آخر، أو تركيباً على تركيب آخر لشبهه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي،

فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ويؤمن اللبس<sup>36</sup>، وفي هذا يقول ابن جني "اعلم أن هذا الشرخ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ الأول قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك"<sup>37</sup>.

وقد اعتمد ابن عاشور على هذه الآلية في تأويل قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 62] فقال: "إنما أفرد الضمير في قوله (أن يرضوه) مع أنه معاد على اثنين لأنه يريد عود الضمير إلى أول الاسمين و اعتبار العطف من عطف الجمل بتقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك، فيكون كلام جملتين ثانيتهما كالاختراص وحذف الخبر إجازا"<sup>38</sup>.

أما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 48] فقال: "وقرأ الجمهور (ولا يقبل) بياء تحتية ياء المضارع المسند إلى مذكر لمناسبة قوله بعده (ولا يؤخذ منها عدل) ويجوز في كل مؤنث اللفظ غير حقيقي التأنيث أن يعامل معاملة المذكر لأن صيغة التذكير هي الأصل في الكلام فلا تحتاج إلى سبب"<sup>39</sup>.

د- التقديم والتأخير: تعتبر ظاهرة التقديم والتأخير من أهم الظواهر النحوية والبلاغية وخاصة إذا تعلق بالنص القرآني، كما تعتبر من أبرز أساليب التأويل التي يلجأ إليها المفسرون للكشف عن معنى الآيات وتوجيهها، ونجد أن الشيخ الطاهر بن عاشور قد استعان بهذه الظاهرة اللغوية في تأويله لما جاء على غير ظاهر اللفظ سواء في توجيهه للقراءات القرآنية أو كشفه لمعنى الآيات، ففي معرض تفسيره لقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا

مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ [المائدة: 14]، قال: "ذكر بعد ميثاق اليهود ميثاق النصارى. وجاءت الجملة على شبه اشتغال العامل عن المعمول بضميره، حيث قدم متعلق (أخذنا ميثاقهم) وخص اسم الظاهر، وحيث بضمير مع العامل للنكتة الداعية للاشتغال من تقرير المتعلق وتثبيتته في الذهن إذ يتعلق الحكم باسمه الظاهر وبضميره. فالتقدير: وأخذنا، والذين قالوا: إنا نصارى، ميثاقهم وليس تقيد المجرور بالحرف لقصد الحصر<sup>40</sup>.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْهَبًا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْهَبًا تَسُرُّ النَّاتِرِينَ ﴿٦٩﴾ [البقرة: 69]، قال: "ولونها إما فاعل بفاقع أو مبتدأ مؤخر وإضافته لضمير البقرة دلت على أنه اللون الأصفر فكان وصفه بفاقع وصفا حقيقيا"<sup>41</sup>، كما اعتمد على هذا الأسلوب في تبين سبب تقديم الأدوات النحوية في تفسيره لقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٠﴾ [النحل: 110]، فيقول: "واللام في قوله (للذين هاجروا) متعلق بغفور مقدم عليه للاهتمام"<sup>42</sup>.

ومما سبق يتجلى لنا كيف استطاع ابن عاشور أن يرد عناصر التركيب إلى أصلها ومحاولته تخريج الآيات التي جاء ظاهرها مخالفا للترتيب الرتبي الذي يقتضيه كلام العرب وكيف تمكن من تخريج هذه النصوص وتبيين إعراب مفرداتها وإعادة صياغته للجمل وترتيب عناصرها مع ما يتوافق والمعنى.

هـ- النيابة: يقصد بها في اصطلاح النحويين إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية وإحلال عنصر آخر محله في الاستعمال فيأخذ عنه شيئا من خصائصه لا كلها لأنه ليس إياه<sup>43</sup>.

وقد لاحظ المفسرون والنحاة شيوع هذا الظاهرة في نصوص قرآنية عدة لأن الإعراب يقتضي ورود حرف أو فعل غير الذي ورد فيه و للتوفيق بين هذه النصوص و القواعد النحوية استعان أغلب النحويين والمفسرين بهذه الآلية ، ومن مظاهرها في تفسير التحرير والتنوير، قول ابن عاشور عن قيام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ٤٧﴾ [الزخرف: 47]، إذ قال: " ووقعت الجملة التي فيها (إذا) جوابا لحرف (لما) وهي جملة اسمية و(لما) تقتضي أن يكون جوابها جملة فعلية، لأن ما في (إذا) من معنى المفاجأة يقوم مقام الجملة الفعلية"<sup>44</sup>. ومن أمثلة نيابة الحروف عن بعضها في تفسير التحرير والتنوير نجد ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢﴾ [الأنبياء: 22]، إذ قال ابن عاشور: "والاستثناء في قوله تعالى (إلا الله) استثناء من أحد طرفي القضية لا من النسبة الحكيمة، أي هو استثناء من المحكوم عليه لا من الحكم، وذلك من مواقع الاستثناء، لأن أصل الاستثناء هو الإخراج من المستثنى منه فالغالب أن يكون الإخراج من المستثنى باعتبار الحكم عليه قبل الاستثناء وذلك في المفرغ وفي المنصوب، وقد يكون باعتباره قبل تسلط الحكم عليه وذلك في غير المنصوب ولا المفرغ فيقال حينئذ إن (إلا) بمعنى (غير)"<sup>45</sup>.

و- التضمين: يعرف على أنه " اشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، لتؤدي الكلمة معنى كلمتين"<sup>46</sup>، و ابن عاشور يعتبره من بديع الإيجاز إذ يقول في تعريفه: "ومن بديع الإيجاز في القرآن و أكثره ما يسمى بالتضمين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف.

والتضمين أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان"<sup>47</sup>، ومن أمثلة ذلك الواردة في تفسير ابن عاشور تفسيره لقوله

تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد: 21] إذ يقول: "وإذا ظرف للزمان المستقبل وهو الغالب فيها فيكون ما بعدها مقدرًا وجوده، أي فإذا جد أمر القتال وحدث. وجملة (فلو صدقوا الله) دليل جواب "إذا" لأن "إذا" تضمنت هنا معنى الشرط، أي كذبوا الله و أخلفوا فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم، واقتران جملة الجواب بالفاء للدلالة على تضمين (إذا) معنى الشرط، وذلك أحسن من تجريده عن الفاء إذا كانت جملة الجواب شرطية أيضا" <sup>48</sup>.

ومن باب تضمين الأسماء ما أورده ابن عاشور في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ۝١٠٥﴾ [الأعراف: 105]، فقال: "وقوله (حقيق علي) قرأه نافع بالياء في آخر (علي) فهي ياء المتكلم دخل عليه حرف (علي) وتعديية حقيق بحرف (علي) معروفة .. ولأن حقيق بمعنى واجب فتعدييه بحرف (علي) واضح ، وحقيق فعيل بمعنى فاعل ، وهو مشتق من (حق) ووجب وثبت أي متعين وواجب علي قول الحق على الله" <sup>49</sup>.

ومن خلال القول السابق لابن عاشور يظهر أنه ضمن فعل (حقيق) معنى (واجب) ليجوز تعديته بحرف (علي).

خاتمة: في ختام هذه الورقة البحثية خلصنا إلى عدة نتائج وهي:

- للتأويل عدة مفاهيم ودلالات اختلفت باختلاف العلم الذي يتناوله.
- للتأويل النحوي دور بارز في علم التفسير، إذ به يدرك المعنى ويتوصل إلى دلالة التراكيب.
- اعتمد المفسرون على أساليب التأويل النحوي لكشف وتبين معنى أي الكتاب العزيز.
- استعمال ابن عاشور آليات التأويل النحوي ، لترجيح رأيه في التفسير والاحتجاج له.

-للحذف دلالته و مكانته في التأويل و تخريج الآيات وتبين مقصدية الخطاب القرآني .

-اعتبار ابن عاشور العناصر الزائدة في التراكيب عناصر واردة لتقوية المعنى وتأكيدده.

-تعتبر ظاهرة التقديم والتأخير من بين الأساليب البلاغية والدلالية، وآلية من آليات التأويل النحوي التي تساعد المفسرين في رد التراكيب إلى أصلها وتبين معانيها.

-جواز نيابة الحروف عن بعضها البعض في الدلالة وكذا إمكانية نيابة الجملة عن بعضها في المعنى.

-إن تضمين الأسماء و الأفعال معاني بعضها يعطيها صيغة لتعمل عمل ما ضمننت معناه.

وفي الأخير تعد هذه الورقة البحثية عرضا لنماذج من أساليب التأويل النحوي عند الطاهر بن عاشور مساهمة في تقريب التفسير اللغوي من الباحثين على أن تتبع بورقات أخرى.

## التمهيش

- 1 أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج1، ص 105-109.
- 2 محمد بن نبري، علوم اللّغة العربية و صلتها بعلوم الشريعة الإسلامية، مجلة الإحياء، العدد الأول، السنة الأولى (1419هـ - 1998م)، ص 206.
- 3 ينظر: المرجع نفسه، ص 206.
- 4 ينظر: عبيد بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير - دراسة تأصيلية تطبيقية، دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436 هـ - 2015 م، ص 28.
- 5 ينظر: محمد النذير أوسالم، الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1430هـ-2009م، ص 17.
- 6 بلقاسم الغالي، من أعلام الزيتونة، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور، حياته و آثاره، دار ابن حزم، بيروت -لبنان، ط1، 1471هـ-1996م، ص 37.
- 7 محمد النذير أوسالم، المرجع السابق، ص 19-20.
- 8 ينظر: بلقاسم الغالي، المرجع السابق، ص 34.
- 9 ينظر: محمد بن سعد بن عبد الله القرني، الإمام محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسير التحرير والتنوير، رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، ص 33.
- 10 زين الدين محمد بن أبي عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت -لبنان، ط3، 1430هـ-2009م، باب الهمزة، ص 42.
- 11 ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، باب الهمزة، مادة أول، ص 100.
- 12 ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 11، دط، دت، ص 33.

- 13 ينظر: أبو الفرج عبد الرحمان بن علي بن محمد بن الجوزي، غريب الحديث، تعليق: عبد المعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م، مجلد 1، ص 36
- 14 ينظر: يوسف رحم الشامسي، تفسير القرآن العظيم لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الستار فتح الله سعيد، كلية الدعوة و أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، 1418هـ-1998م، ص 366.
- 15 محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، دط، 1997م، مج 1، ج 1، ص 16.
- 16 أبو الوليد سلمان بن خلف الباجي، الحدود في الأصول، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، ط، 392هـ-1973م، ص 48.
- 17 جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قنال السويس، 1426هـ-2006م، دط، ص 158.
- 18 محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف: أ.د: أحمد مكي الأنصاري، الفرع اللغوي، الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ-1986م، ص 08.
- 19 ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 2006، 1م، ص 233.
- 20 ينظر: حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي، التأويل النحوي في مجمع البيان للطبرسي، رسالة ماجستير في اللغة العربية وأدائها، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بابل، 1423هـ-2002م، الفصل الأول، ص 01.
- 21 بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ج 3، ص 102.
- 22 ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، مج 5، ج 12، ص 116.

- 23 اختلف في نسبة البيتين ف قيل هي لعبد الله بن الزبير وتروى لعمر بن كميل ، وقيل لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ-2000م، ج2، ص940.
- 24 ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج22، ص347.
- 25 ينظر: المرجع نفسه، ج21، ص281.
- 26 ينظر: المرجع نفسه، ج21، ص46.
- 27 عبد القادر موفق، المرجع السابق، ص137.
- 28 ينظر: بدر الدين الزركشي، المرجع السابق، ص82.
- 29 محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج2، ص213.
- 30 المرجع نفسه، ج5، ص73.
- 31 المرجع نفسه، ج1، ص327.
- 32 المرجع نفسه، ج16، ص202.
- 33 ينظر: المرجع نفسه، ج16، ص97.
- 34 ينظر: المرجع نفسه ج1، ص396.
- 35 المرجع نفسه، ج3، ص21.
- 36 ينظر: عبد القادر موفق، المرجع السابق، ص187.
- 37 أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج2، ص411.
- 38 محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج10، ص245.
- 39 المرجع نفسه، ج1، ص486.
- 40 ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص145.
- 41 المرجع نفسه، ج1، ص553.
- 42 المرجع نفسه، ج14، ص300.
- 43 غازي خضر علي الزناهرة، التعاوضية في اللّغة العربية، أطروحة دكتوراه لغة عربية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2006، ص35.
- 44 محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج25، ص225.
- 45 المرجع نفسه، ج17، ص44.

46 المرجع نفسه، ج 6، ص 03.

47 المرجع نفسه، ج 6، ص 123.

48 المرجع نفسه، ج 26، ص 110.

49 المرجع نفسه، ج 9، ص 32.

### قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم برواية حفص.

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، المجلد 11، دط، دت.
2. أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت.
3. أبو الفرج عبد الرحمان بن علي بن محمد بن الجوزي، غريب الحديث، تعليق: عبد المعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م.
4. أبو الوليد سلمان بن خلف الباجي، الحدود في الأصول، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، ط، 392هـ-1973م.
5. أبو حيان الأندلسي (1413هـ-1993م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، دت.
6. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دط، دت.
7. بلقاسم الغالي، من أعلام الزيتونة، شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور، حياته و آثاره، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1471هـ-1996م.
8. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، قنال السويس، 1426هـ-2006م، دط.
9. حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي، التأويل النحوي في مجمع البيان للطبرسي، رسالة ماجستير في اللّغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة بابل، 1423هـ-2002م، الفصل الأول.

10. الخطيب التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
11. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، باب الهمزة، مادة أول.
12. زين الدين محمد بن أبي عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط3، 1430هـ-2009م، باب الهمزة.
13. عبد القادر موفق، التأويل بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 1433هـ-1434هـ/2012م-2013م.
14. عيبر بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير - دراسة تأصيلية تطبيقية، دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ - 2015م.
15. ازي خضر علي الزناهرة، التعاوضية في اللّغة العربية، أطروحة دكتوراه لغة عربية، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2006.
16. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.
17. محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، ط1، 1997م.
18. محمد النذير أوسالم، الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1430هـ-2009م.
19. محمد بن سعد بن عبد الله القرني، الإمام محمد الطاهر بن عاشور ومنهجه في توجيه القراءات من خلال تفسير التحرير والتنوير، رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ.
20. محمد بن نبوي، علوم اللّغة العربية و صلتها بعلوم الشريعة الإسلامية، مجلة الإحياء، العدد الأول، السنة 1.

- 
21. محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، رسالة لنيل درجة الماجستير، إشراف: أ.د: أحمد مكي الأنصاري، الفرع اللغوي، الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ-1986م
22. يوسف رحم الشامسي، تفسير القرآن العظيم لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة التوبة، رسالة دكتوراه، إشراف : عبد الستار فتح الله سعيد، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، 1418هـ-1998م .